

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2017/IG.3/9  
26 September 2017  
ORIGINAL: ARABIC

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي



### اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)



اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعملة الاقتصادية وتمويل التنمية  
الدورة الحادية عشرة (تحرير التجارة الخارجية)  
بيروت، 27-28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017

البند 11 من جدول الأعمال المؤقت

### الاتفاقات التجارية الدولية العملاقة وتداعياتها على الدول العربية

#### موجز

ستكون الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) والشراكة في التجارة والاستثمار عبر المحيط الأطلسي (TTIP) من أهم الاتفاقات التجارية العالمية إذا ما اعتمدت، لما لها من تداعيات على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى العديد من الدول النامية بصفة خاصة.

في ما يتعلق باتفاق TTIP، وهو شراكة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لن تتأثر الدول العربية بشكل ملموس في حال اعتماده، وذلك نظراً للاختلاف في هيكل التجارة الخارجية بين الدول العربية من جهة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة أخرى. إلا أن التحدي الأبرز قد ينتج عن اعتماد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة معايير صحية وفنية للواردات أكثر صرامة من المعايير المُعتمدة حالياً، لا سيما وأن المواصفات أو المعايير الفنية والصحية أصبحت من أهم القيود غير الجمركية على الواردات بعد أن فقدت التعريفات الجمركية الدور الحمائي الذي كانت تتميز به قبل إطلاق منظمة التجارة العالمية في عام 1995.

أما اتفاق TPP، وهو شراكة بين الولايات المتحدة وإحدى عشرة دولة متقدمة ونامية مطلة على المحيط الهادئ، فإن آثارها ستكون أعمق وأكثر سلبية على الاقتصادات العربية، لأن الدول النامية الأعضاء في الشراكة تتميز بهيكل صادرات نحو السوق الأمريكية شبيه بهيكل صادرات العديد من الدول العربية، خاصة في قطاعات النسيج والجلود والملابس. لذلك، ستكون دول عربية غير نفطية عديدة، وخاصة مصر وتونس والمغرب، من أكثر المتضررين من هذا الاتفاق، حيث ستفقد نصيبها الحالي في العديد من سلاسل القيمة العالمية لفائدة دول TPP التي ستتمكن من الولوج إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية بسهولة أكبر إما من خلال التجارة المباشرة أو من خلال تراكم المنشأ، وهذا ما يستدعي إعداد دراسات فنية على المستوى القطاعي وعلى مستوى الدول التي قد تتضرر مباشرة من اتفاق TPP.

وتعرض هذه الورقة أهم بنود هذين الاتفاقين والتحديات التي قد تواجهها الاقتصادات النامية، ومنها الاقتصادات العربية، في حالة اعتمادهما، علماً بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد انسحبت من اتفاق TPP قبل دخوله حيز التنفيذ. وممثلو الدول الأعضاء مدعوون إلى النظر في هذا التقرير لإبداء الرأي وتقديم المقترحات.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
3	3-1	..... مقدمة
		<b>الفصل</b>
3	13-4	..... أولاً- الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)
6	20-14	..... ثانياً- شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي (TTIP)
9	46-21	..... ثالثاً- الفرص والتحديات التي سيطرحها الاتفاقان على اقتصادات الدول النامية من خارج الدول الأعضاء
9	34-22	..... ألف- الفرص والتحديات على اقتصادات الدول النامية عموماً
13	46-35	..... باء- الفرص والتحديات على اقتصادات الدول العربية
15	50-47	..... رابعاً- الخلاصة

### مقدمة

1- يُعتبر اتفاق شراكة المحيط الهادئ (Trans-Pacific Partnership-TPP) بين الولايات المتحدة وإحدى عشرة دولة متقدمة ونامية مطلة على المحيط الهادئ من أهم اتفاقات التجارة الحرة طموحاً على المستوى الدولي بعد اتفاق الغات (الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة). اتفاق TPP، الذي استُكمل بنوده في نيوزيلندا في 4 شباط/فبراير 2016 بعد سبع سنوات من المفاوضات، كان من المفترض أن يدخل حيز التنفيذ حال اعتماده من برلمانات الدول الأعضاء، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية انسحبت منه في أوائل عام 2017. وتستحوذ مجموعة الدول التي يشملها اتفاق TPP على 11.4 في المائة من سكان العالم، وحوالي 40 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي<sup>(1)</sup>، وتمثل تجاريتها الخارجية في السلع والخدمات ثلث التجارة العالمية. ويهدف الاتفاق إلى تحقيق تكامل اقتصادي شامل عبر حزمة من الالتزامات تشمل رفع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية، وحماية البيئة، والحوكمة الرشيدة، وحقوق الإنسان، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتجارة الأدوية، وشفافية المشتريات الحكومية، ومعايير أسواق العمل، وتطوير التعاون بين الدول الأعضاء في العديد من القضايا الأخرى.

2- أما شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي (Transatlantic Trade and Investment Partnership-TTIP) فهي اتفاق مقترح للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد انطلقت المفاوضات بشأنه في عام 2013. وبالرغم من رغبة الإدارة الأمريكية في استكمال المفاوضات، فقد شهدت الأشهر الأخيرة من عام 2016 تراجعاً في نسق المفاوضات إلى أن توقفت تماماً متأثرةً بالحملات الانتخابية في دول أوروبية عدة وفي الولايات المتحدة. وتستحوذ دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة معاً على 60 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي و33 في المائة من التجارة العالمية في السلع و42 في المائة من التجارة العالمية في الخدمات<sup>(2)</sup>، مما يُظهر أهمية التأثير المحتمل لشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي إذا ما استُكمل على الاقتصاد العالمي. وقد ركزت المفاوضات بشأنها على ثلاثة مواضيع أساسية هي: الوصول إلى الأسواق؛ والتعاون التنظيمي؛ والقواعد أو المعايير.

3- وتتضمن هذه الورقة عرضاً وتحليلاً لأهم بنود هاتين الشراكتين وأبرز التحديات والفرص التي قد تنتج عنهما بصورة عامة إذا ما اعتمدتا، ومدى تأثيرهما على الاقتصادات العربية بصورة خاصة.

### أولاً- الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)

4- يُعتبر اتفاق TPP من أكثر اتفاقات التجارة الحرة طموحاً في العالم. وهو يشكل توسيعاً لاتفاق شراكة المحيط الهادئ الاستراتيجية الاقتصادية (Trans-Pacific Strategic Economic Partnership Agreement) الذي كان يضم سنغافورة ونيوزيلندا وتشيلي وبروناي وتم توقيعه في عام 2005 ودخل حيز التنفيذ في عام 2006. وكان هدفه الأساسي إلغاء الرسوم الجمركية على معظم السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء وتعزيز التعاون في مجالات عديدة أخرى من أهمها معايير العمل، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسات المنافسة. وقد انضمت تبعاً دول أخرى إلى المحادثات بشأن توسيعه: الولايات المتحدة وأستراليا وفيت نام والبيرو في عام 2008، وماليزيا

(1) قاعدة بيانات البنك الدولي، (2016).

(2) المرجع نفسه.

-4-

في عام 2010، وكندا والمكسيك في عام 2011، واليابان في عام 2013، ليصبح عدد الدول المشاركة في مشروع الاتفاق الجديد 12 دولة مطلة على المحيط الهادئ من أمريكا الشمالية والجنوبية وآسيا وأستراليا.

5- وتهدف شراكة TPP إلى وضع معايير جديدة للتجارة العالمية وتأخذ في الاعتبار اهتمامات الأجيال القادمة للدول الأعضاء. وتتميز بخمس خصائص هي التالية:

(أ) ضمان حرية الوصول الشامل إلى الأسواق: تنص الشراكة على إلغاء أو تخفيض كافة القيود الجمركية وغير الجمركية في كل مجالات التجارة من سلع وخدمات، وكذلك تدفق رؤوس الأموال والاستثمار، وذلك بهدف تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمارات وبالتالي خلق فرص عمل وتحسين رفاهية سكان الدول الأعضاء؛

(ب) اعتماد أسلوب قطاعي للالتزامات: تسعى الشراكة إلى تسهيل تطوير القدرات الإنتاجية والعمليات التجارية من خلال رفع القيود على التجارة البينية وتعزيز كفاءتها؛

(ج) التصدي للتحديات الجديدة للتجارة: تشجع الشراكة على الابتكار وزيادة الإنتاجية والتنافسية من خلال الدفع بالاقتصاد الرقمي وتعزيز دور مشاريع القطاع العام في الاقتصاد العالمي؛

(د) تسهيل التجارة الشاملة: يتضمن اتفاق الشراكة عناصر جديدة لضمان استفادة كل الدول الأعضاء، بغض النظر عن مستوى تقدمها الاقتصادي أو حجمها في التجارة العالمية، وذلك من خلال التزامات واضحة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة واستفادتها من الفرص التي توفرها هذه الشراكة، والتزامات محددة لبناء القدرات في التجارة؛

(هـ) تأسيس نموذج لتطوير التكامل الإقليمي على المستوى العالمي: تسعى الشراكة لتصبح نموذجاً جديداً للتكامل الاقتصادي الإقليمي لأنها مصممة لتضم اقتصادات متنوعة متفاوتة ومتباعدة جغرافياً.

6- ويحدد اتفاق TPP العلاقة مع بقية الاتفاقات التجارية ولا سيما اتفاقات منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة الحرة بين الدول الأعضاء وبقية دول العالم، مع التأكيد على عدم التعارض مع الاتفاقات التجارية الإقليمية الأخرى سواء المتعددة الأطراف أو الثنائية.

7- وكان من المفترض أن يدخل اتفاق TPP حيز التنفيذ حال اعتماده من برلمانات الدول الأعضاء، غير أن انسحاب الولايات المتحدة منه في أوائل عام 2017 قد أعاد مستقبل العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين إلى المربع الأصلي من التنافس والدفاع. ونتيجة للقرار الأمريكي بالانسحاب، قد يعتمد العملاقان الاقتصاديان سياسات حمائية جديدة تتسبب بتداعيات على مستقبل الاقتصاد العالمي عموماً وعلى مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية بشكل خاص.

8- ويشمل اتفاق TPP معظم السلع والخدمات، إلا أنَّ التفكيك الجمركي على الواردات لن يتم مباشرة بعد البدء في تطبيقه بل سيتطلب فترات انتقالية تتفاوت بحسب طبيعة السلع. وفي ما يلي لمحة عن أحكام الاتفاق بشأن عدد من القطاعات.

(أ) الزراعة

9- في قطاع الزراعة، الذي يعتبر من أكثر القطاعات حساسية، ستقوم الدول الأعضاء في اتفاق TPP بإلغاء أو تخفيض الضرائب الجمركية والتدابير المقيدة الأخرى على التجارة البينية الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة هذه التجارة وتعزيز الأمن الغذائي في المنطقة. كما تشجع شراكة TPP إصلاح السياسات الزراعية الوطنية من خلال إلغاء دعم الصادرات الزراعية والعمل بالتوازي في إطار منظمة التجارة العالمية على تطوير قواعد خاصة بصادرات الشركات التجارية المملوكة من القطاع العام وضمان ائتمانات التصدير وتحديد المدة المسموحة لوضع قيود على صادرات الغذاء من أجل توفير حماية أكبر للأمن الغذائي في الدول الأعضاء. كما وافقت الدول الأعضاء على زيادة الشفافية والتعاون في مجال التكنولوجيا الحيوية الزراعية.

(ب) الاستثمار

10- ويتضمن اتفاق TPP التزامات بتوفير الحماية للمستثمرين في جميع الدول الأعضاء، تتطابق مع القوانين الأمريكية وفي مقدمتها المعاملة الوطنية ومعاملة الدول الأولى بالرعاية. كما يحدد آليات مبتكرة للتصدي للعديد من العراقيل الجديدة التي تعيق حرية الاستثمار ومنها القيود التفضيلية لمصلحة الشركات المحلية في المشتريات الحكومية أو اعتماد التكنولوجيا المحلية. كما يتضمن توضيحات بشأن قواعد الاستثمار في الدول الأعضاء وتطبق على الشركات الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى ضمانات قوية لسد الثغرات الموجودة حالياً في نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول المضيفة المنصوص عليه في 3,200 اتفاق بشأن الاستثمار، نافذ حالياً حول العالم. كما يؤكد الاتفاق على ضمان حق الدول في إصدار قوانين للمصلحة العامة في مجالات الصحة والطاقة والاستقرار المالي وحماية البيئة.

(ج) الخدمات

11- أولى اتفاق TPP أهمية خاصة لتسهيل تجارة الخدمات في جميع أشكالها من خلال تحرير وصول شركات الخدمات إلى أسواق الدول الأعضاء والاستفادة من معاملة شبيهة أو حتى أفضل من تلك التي أعطيت لشركات بقية دول العالم التي ترتبط معها باتفاقات تجارة حرة. وبموجب هذا الاتفاق تستطيع الشركات المنتجة للخدمات تسويق منتجاتها في الدول الأعضاء من دون الاضطرار إلى تأسيس مكاتب في كل دولة. كما نص الاتفاق على إجراءات لتعزيز الالتزامات الحالية وفرض التزامات جديدة في جميع القطاعات المؤثرة على تطوير تجارة الخدمات من خلال الالتزام بتحرير الخدمات المالية وأسواق التأمين مع حماية حقوق الحكومات في تنظيم القطاع المالي واتخاذ الإجراءات الضرورية للحفاظ على استقرار وسلامة الأنظمة المالية المحلية.

(د) البيئة

12- يفرض اتفاق TPP التزامات بيئية قوية تخضع لنفس آلية تسوية المنازعات التي ينص عليها الاتفاق في المجالات الأخرى، والتزام الدول الأعضاء بتطبيق قوانين البيئة المحلية واعتماد قوانين لتسهيل تطبيق الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة التي قد يتم توقيعها في المستقبل حتى بعد دخول الاتفاق حيز التطبيق. كما ينص الاتفاق على الالتزام الكامل بعدم التنازل عن أو الانتقاص من الحماية التي توفرها قوانين البيئة لأغراض تشجيع التجارة أو الاستثمار. وإسهاماً في المجهود الدولي لحماية الحياة البرية، تضمن الاتفاق أحكاماً تتصدى للإتجار بالحياة البرية وقطع الأشجار وممارسات الصيد غير القانونية. كما اعتمد آليات للمراقبة تسمح للأفراد أو الهيئات

غير الحكومية بالتبليغ مباشرة إلى حكومات الدول الأعضاء عن خرق الالتزامات البيئية وتفرض فتح التحريات اللازمة وإصلاح الخلل.

#### (هـ) المنسوجات والملابس

13- ونظراً لأهمية المنسوجات في التجارة الخارجية للعديد من الدول الأعضاء ولا سيما الولايات المتحدة التي تعتبر أكبر مستورد للمنسوجات والملابس في العالم ورابع أكبر دولة مصدرة، نص اتفاق TPP على إلغاء جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارة المنسوجات والملابس والغزل بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز تنافسيتها في أسواق المنطقة، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات، في ما يلي أبرزها:

(أ) ضمان قواعد منشأ محلية للغزل المستعملة في صناعة المنسوجات والملابس بحيث تكون منتجة كلياً في دول الشراكة كشرط للتمتع بالإعفاءات؛

(ب) تحديد قائمة مفصلة بأنواع الغزل والأقمشة والألياف التي لا تنتج في دول الشراكة والتي يُسمح باستيرادها من خارج الدول الأعضاء مع الاستفادة من الإعفاءات؛

(ج) ضمان التطبيق الصارم لشروط الاستفادة بالمعاملات التفضيلية والتزام هيئات الجمارك بالتأكد من جميع الطلبات ورفض كل طلب مشكوك في عدم تطابقه مع الشروط الموضوعية؛

(د) وضع آلية لتوفير حماية خاصة بالمنسوجات تسمح للدول الأعضاء بإعادة فرض الضرائب الجمركية على بعض السلع كلما تبين أن نمو الواردات البينية قد ألحق ضرراً كبيراً بالإنتاج المحلي.

#### ثانياً- شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي (TTIP)

14- لا يزال اتفاق شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي (TTIP) بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في صيغة مشروع مقترح. فالمفاوضات التي أطلقت في عام 2013 بشأنه توقفت في الربع الأخير من عام 2016، لأسباب سياسية عدة أبرزها القرار البريطاني بالخروج من الاتحاد الأوروبي ونتائج الانتخابات الأمريكية.

15- وينبغي الإشارة إلى أن القيود الجمركية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منخفضة أصلاً بسبب عضوية كليهما في منظمة التجارة العالمية منذ نشأتها ولأن الحماية مركزة على المنتجات الزراعية. كما ترتبط الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بالعديد من الاتفاقات التجارية منذ الحرب العالمية الثانية، مثل الاتفاق بشأن الأجواء المفتوحة ونشاط المجلس الاقتصادي عبر الأطلسي.

16- وكان الحديث عن ضرورة عقد اتفاق بشأن التجارة الحرة عبر الأطلسي قد بدأ في تسعينيات القرن الماضي، حين أدركت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي أن الحمائية بين طرفي الأطلسي يمكن أن تكون عائقاً أمام أي اتفاق للتجارة الحرة في المستقبل، فظهرت أول مبادرة في هذا الشأن في عام 1995، أي بعد بضع سنوات من انتهاء الحرب الباردة حيث وقعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الإعلان عبر الأطلسي (Transatlantic Declaration). وتلا ذلك مبادرات من الطرفين منها تكوين مجموعة ضغط من رجال الأعمال سميت حوار الأعمال عبر الأطلسي (Transatlantic Business Dialogue) في عام 1995، وإقامة الشراكة

الاقتصادية عبر الأطلسي (Transatlantic Economic Partnership) في عام 1998، وتأسيس المجلس الاقتصادي عبر الأطلسي (Transatlantic Economic Council) في عام 2007. كما أثارت المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل الاهتمام بالشراكة عبر الأطلسي في عام 2006 كرداً على انهيار محادثات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية. وفي عام 2011، أنشأ الطرفان الأمريكي والأوروبي لجنة مشتركة من كبار الخبراء أوصت في شباط/فبراير 2013 بالبدء بمفاوضات بشأن عقد اتفاق شامل للتجارة الحرة بين طرفي الأطلسي. وبعد دعوة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في شباط/فبراير 2013 إلى وضع تصور لبنود هذا الاتفاق، أعلن رئيس المفوضية الأوروبية في اليوم التالي عن البدء بالمفاوضات الخاصة بهذا الاتفاق. وتؤكد هذه الخلفية التاريخية أن التفكير في عقد اتفاق شراكة عبر الأطلسي لم يظهر فجأة بل كان عصارة عقود من السعي إلى تطوير التكامل الاقتصادي عبر الأطلسي.

17- وتصنف الوثائق التي صدرت عن المفوضية الأوروبية في تموز/يوليو 2016، مواضيع النقاش بشأن الشراكة المرتقبة تحت ثلاثة عناوين هي: الوصول إلى الأسواق؛ والتعاون التنظيمي؛ والقواعد. وتحتوي آخر مسودة للاتفاق على 24 فصلاً، توزعت كالتالي:

(أ) الوصول إلى الأسواق (أربعة فصول): التجارة في السلع والتعريفات الجمركية، والخدمات، والمشتريات الحكومية، وقواعد المنشأ؛ ويُعنى بمساعدة الشركات والمصانع على التصدير والحصول على عقود حكومية وتشجيع استيراد السلع والخدمات اللازمة لإنتاج السلع النهائية من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من خلال آليات لتحديد مصدر السلع؛

(ب) التعاون التنظيمي (إثنا عشر فصلاً): التعاون التنظيمي، والعوائق الفنية للتجارة، وسلامة الغذاء والحيوان والنبات، والكيماويات، ومواد التجميل، والسلع الهندسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأجهزة الطبية، والمبيدات، والمواد الصيدلانية، والأنسجة، والسيارات؛ ويُعنى بتشجيع التعاون بين المشرعين في كل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛

(ج) القواعد (ثمانية فصول): التنمية المستدامة، والطاقة والمواد الأولية، والجمارك وتسهيل التجارة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحماية الاستثمار وتسوية نزاعات المستثمر، وتسوية نزاعات الدولة، وسياسة المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية والمؤشرات الجغرافية؛ ويُعنى بوضع قواعد جديدة تساعد الشركات والفاعلين الاقتصاديين في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي على تحقيق الأرباح، خاصة بتطوير الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاث آليات أساسية هي: تسهيل الحصول على الطاقة والمواد الأولية اللازمة للإنتاج؛ وحماية الملكية الفكرية ومخرجات الأبحاث والابتكارات؛ وتوفير الوقت والأموال التي تنفق على المعاملات الورقية في الجمارك.

18- كما تطرقت المفاوضات إلى تضمين اتفاق TTIP إجراءات بشأن اعتبار التنمية المستدامة في صميم الاتفاق، ووضع منظومة قانونية تضمن للمجتمع المدني إلزام الحكومات بتعهداتها، ومنظومة متكاملة لحل النزاعات بين حكومات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بطريقة يثق بها الجميع.

19- ومع أن معدل التعريفات الجمركية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يُعتبر منخفضاً بشكل عام حيث لا يتجاوز 2 في المائة، فهو يخفي تفاوتاً كبيراً بين السلع، لأن قرابة نصف التجارة البينية للسلع بين الطرفين لا تخضع لأي رسوم جمركية في حين يخضع معظم السلع المتبقية لمستويات من التعريفات

تتراوح بين 1 في المائة و3 في المائة للمواد الأولية، وتصل إلى 30 في المائة للأحذية والملابس، و350 في المائة للتبغ (مادة أولية)، وأكثر من 130 في المائة على الفول السوداني<sup>(3)</sup>.

20- وبالرغم من التقدم الكبير في المفاوضات، لا تزال قضايا عدة تتطلب مفاوضات إضافية، وهو ما يفسر إلى حد كبير رفض بعض دول الاتحاد الأوروبي للاتفاق. وفي ما يلي عرض لأهم الملفات العالقة:

(أ) التفكيك الجمركي على التجارة البينية للسلع: بما أن معظم التعريفات الجمركية ستزول تماماً بمجرد دخول الاتفاق حيز التطبيق، فإن قطاعات إنتاجية عدة في بعض الدول الأوروبية ستتأثر سلباً، مما يستدعي، حسب وجهة نظر المفوضية الأوروبية، اعتماد فترات زمنية طويلة لتنفيذ التفكيك الجمركي لكي تتأقلم القطاعات المعنية مع المنافسة الأمريكية المرتقبة، ويعني ذلك فتح الأسواق الأوروبية بشكل جزئي فقط؛

(ب) تجارة الخدمات: نظراً لأهمية هذا القطاع في اقتصادات كل من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ولأن العديد من قطاعات الخدمات في الاتحاد الأوروبي لا يزال يواجه صعوبات في دخول السوق الأمريكية، يسعى المفاوضون الأوروبيون إلى تحقيق المكاسب ومنها وضع قواعد وأحكام تزيل القيود على المشاركة الأوروبية في ملكية الشركات الأمريكية، وحماية القطاعات الحساسة مثل الخدمات الحكومية، ودعم حق الحكومات في وضع معايير للنوعية والسلامة؛

(ج) الترخيص والمصادقة: يسعى المتفاوضون إلى وضع معايير تتيح سرعة حصول الأفراد والشركات على التراخيص أو الموافقات الرسمية اللازمة لتقديم خدماتهم في مجالات التدقيق والاستشارات الإدارية والاستشارات القانونية؛

(د) القواعد الجديدة: يسعى المفاوضون الأوروبيون إلى وضع قواعد تفصيلية للخدمات التي تعتبر أساسية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي ومنها الاتصالات والتجارة الإلكترونية والخدمات المالية والخدمات البريدية والنقل البحري، وذلك بهدف زيادة الصادرات الأوروبية من هذه الخدمات عبر تنافس متساو بين الشركات الأمريكية والأوروبية والمساواة في تعامل الحكومات مع هذه الشركات؛

(هـ) الخدمات العامة: يعتبر المفاوضون الأوروبيون أن الاتفاق يهدف دور الخدمات العامة في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية وجمع المياه وتنقيتها وتوزيعها، ولذلك تفادت المفوضية الأوروبية التعهد بأي التزامات في هذا الشأن لتترك بالتالي لحكومات الاتحاد الأوروبي حرية اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة؛

(و) الثقافة: يعتبر المفاوضون الأوروبيون أن الاتفاق يهدف التنوع الثقافي للدول الأوروبية ولذلك لا التزامات أوروبية في مجالات السينما والراديو والتلفزيون، وثُركت للحكومات الأوروبية حرية اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة؛



(ز) حماية المعلومات: يرى المفاوضون الأوروبيون أن الاتفاق لا يوفر الحماية المطلوبة للمعلومات بسبب تباين التشريعات الأمريكية والأوروبية بشأن المعلومات الشخصية، ولذلك طلب الجانب الأوروبي إزالة معايير حماية المعلومات الشخصية؛

(ح) المشتريات الحكومية: يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تجنب التمييز بين الشركات الأمريكية والأوروبية في المناقصات على العقود الحكومية في كلا السوقين واعتماد قواعد لضمان الشفافية في المناقصات وتوفير معلومات كاملة حول الفرص المتاحة في هذا المجال؛

(ط) قواعد المنشأ: يسعى الاتحاد الأوروبي إلى ضمان أحقية السلع في الاستفادة من تفكيك التعريفات الجمركية، من خلال اعتماد قواعد منشأ مبسطة يمكن فهمها وتطبيقها بسهولة، وتأخذ في الاعتبار الاتجاهات المستقبلية في الإنتاج، وتشجع الابتكار، واعتماد آليات تضمن حسن تطبيق هذه القواعد وتقليص التزوير.

### ثالثاً- الفرص والتحديات التي سيطرحها الاتفاقان على اقتصادات الدول النامية من خارج الدول الأعضاء

21- لا تختلف الآثار الاقتصادية لتحرير تجارة السلع في الاتفاقين المعروضين في هذه الوثيقة عن آثار اتفاقات التجارة الحرة التقليدية، والتي تتأتى من مصدرين أساسيين هما ما يعرف بخلق التجارة (trade creation) بين الدول الأعضاء نتيجة لنمو قدراتها التنافسية بعد إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية، وتحويل التجارة (trade diversion) أي تحول التجارة من مصدّرين أكثر كفاءة من خارج الكتلة إلى مصدّرين أقل كفاءة داخله نتيجة للتفكيك الجمركي. لكن تفكيك القيود في معظم الاتفاقات التجارية الحديثة كاتفاقي TPP و TTIP لا يقتصر على تجارة السلع بل يشمل أيضاً تجارة الخدمات، والاستثمار، وانتقال العمالة، وحماية البيئة، وقوانين المنافسة، والمعايير الفنية، والصفقات العمومية وغيرها. ولذلك، أصبح قياس آثار هذه الاتفاقات على اقتصاد دولة محددة شديد التعقيد نظراً لتشعب التغييرات التي تُدخلها هذه الاتفاقات والتي أصبحت تشمل معظم السياسات الاقتصادية القطاعية وحتى الكلية. وفي ما يلي أهم التحديات التي سيطرحها هذان الاتفاقان على الدول النامية غير الأعضاء بصفة عامة وعلى الدول العربية بصفة خاصة.

#### ألف- الفرص والتحديات على اقتصادات الدول النامية عموماً

22- في ما يتعلق باتفاق TPP وبسبب عضوية ست دول نامية فيه، سيؤدي إلغاء الحواجز الجمركية حتماً إلى تحويل جزء هام من التجارة مع الدول النامية من خارج الكتلة إلى الدول النامية داخله. وقد يشمل تحويل التجارة سلعاً عديدة تشكل نسباً عالية من صادرات هذه الدول ومن أهمها السلع الزراعية والمواد الأولية والملابس والمنسوجات، ما قد يُلحقُ أضراراً كبيرة باقتصاداتها وفرص التنمية المستدامة فيها. وقد تناولت دراسات متخصصة تأثيرات إلغاء القيود غير الجمركية وتنسيق المعايير وتوحيدها داخل دول الاتفاق على الدول غير الأعضاء، ومنها تآكل الأفضليات (preference erosion) التي تتمتع بها حالياً بعض الدول النامية والأقل نمواً من خارج دول الاتفاق؛ والتأثيرات على نظام التجارة العالمي المتعدد الأطراف. وفي هذا الإطار، أشارت دراسة لمعهد الدراسات الدولية الاستشرافية إلى أن نصف تجارة دول الاتفاق يتم حالياً ما بين هذه الدول، مما يجعل تأثير تطبيق الاتفاق على تحويل التجارة لصالح الدول الأعضاء محدوداً نسبياً. كما توقعت الدراسة أن تأثير الاتفاق على الناتج المحلي الإجمالي للدول غير الأعضاء سيكون سلبياً في حدود 0.1 في المائة بحلول عام 2030.

23- وفي ما يتعلق باتفاق TTIP، من المتوقع أن تتضرر اقتصادات دول كجمهورية كوريا وتايلاند وبعض الدول الآسيوية الأخرى إذ ستفقد قرابة 0.3 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي نتيجة لتقلص تنافسيتها مع دول الاتفاق والتي تعتبر حالياً من أكبر أسواقها التصديرية. ومن أبرز الدول الأقل نمواً التي قد تتضرر من الاتفاق، بنغلادش والنيبال وكمبوديا ولاوس، التي تتمتع حالياً بميزة تفضيلية عالية في قطاعات المنسوجات والملابس والأحذية، إذ ستراجع هذه القطاعات لصالح فييت نام حال دخول الاتفاق حيز التنفيذ<sup>(4)</sup>. كما أن اعتماد إجراءات تجارية أكثر شفافية سيؤدي إلى تسهيل العمليات التجارية مع بقية دول العالم. فالإجراءات الشفافة في العقود الحكومية والتجارة الإلكترونية ستزيد تسهيل التجارة الخارجية للدول الأعضاء وغير الأعضاء والاستفادة من أسواق شبه مغلقة. وفي ما يتعلق بتآكل الأفضليات التي تتمتع بها حالياً بعض الدول النامية وأغلب الدول الأقل نمواً، تجدر الإشارة إلى أن نظام الأفضليات المعتمد في الولايات المتحدة متوقف منذ عام 2013، وحتى كتابة هذه الورقة لم يكن قد تم تجديده بعد.

24- لكن وفي الوقت نفسه، تتمتع ثماني عشرة دولة نامية، ترتبط باتفاقات تجارة حرة مع الولايات المتحدة، بامتيازات تجارية منها الدخول الحر إلى السوق الأمريكية بدون تعريف وبدون حصص. ففي إطار اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة (Qualifying Industrial Zone) المعروف اختصاراً باتفاق QIZ، يتمتع كل من الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر بحق إدخال الملابس وسلع أخرى منتجة فيها بشكل رئيسي إلى الأسواق الأمريكية بدون تعريف وبدون حصة، بشرط احتوائها على مكونات إسرائيلية. ويسود في دول نامية عديدة تخوف مما قد يحصل لهذه الاتفاقات بعد دخول اتفاق TPP حيز التنفيذ، رغم تأكيد الاتفاق على التزام الدول الأعضاء بكل الاتفاقات القائمة بينها وبين بقية دول العالم، ما يعني أن اتفاقات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم لن تتأثر مباشرة بل بصفة غير مباشرة نتيجة تعميم الأفضليات التجارية.

25- وبحسب دراسة لمعهد التنمية الخارجية في لندن، من المتوقع أن ينافس هذا الاتفاق نظام التجارة العالمي في إطار منظمة التجارة العالمية لأنه لا يأخذ مصالح الدول النامية في الاعتبار، مما قد يفرغ مفاوضات منظمة التجارة العالمية من أية قيمة للدول النامية. ويوفر اتفاق TPP سبباً لتحسين وصول الدول الأعضاء إلى الأسواق لكنه لا يلبي احتياجات الدول النامية من خارج الأعضاء، وقد يزداد الوضع تعقيداً مع تطور الاتفاقات الإقليمية، لأن المفاوضات المتعددة الأطراف تعتبر الوحيدة القادرة على تقليص تشوهات التجارة العالمية<sup>(5)</sup>.

26- بما أن اتفاق TPP يشمل دولاً متقدمة ودولاً نامية وفقيرة تنسم بتباين شاسع في المواصفات والقوانين والإجراءات المرتبطة بالتجارة الخارجية، فهو قد يؤدي إلى تقليص تشعب هذه المعايير، ما ينعكس إيجاباً على صادرات الدول من خارج التكتل نحو الدول الأعضاء. كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء سيؤدي إلى زيادة الطلب على الاستيراد من داخل وخارج المنطقة، ما قد يتيح الفرصة أمام الدول النامية لزيادة صادراتها.

27- أما تأثير اتفاق TTIP، فسيشمل بالأساس الدول التي تربطها اتفاقات تجارة حرة بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول التي تستفيد من أنظمة الأفضليات التجارية الموجهة للدول الأقل نمواً. لكن وبصفة عامة،

Csilla Lakatos, Maryla Maliszewska, Franziska Ohnsorge, Peter Petri, and Michael Plummer, "Potential (4) Macroeconomic Implications of the Trans-Pacific Partnership", Global Economic Prospects (January 2016).

Maximiliano Mendez-Parr, "How this week's TPP trade deal will affect the developing world", Overseas (5) Development Institute. Available from <https://www.odi.org/comment/9949-tp-trade-deal-affect-developing-countries-wto>.

ستتأني غالبية التأثيرات الممكنة من الجانب الأوروبي، وذلك لتعدد اتفاقات التجارة الحرة التي تربطه بالعديد من دول وأقاليم العالم. لكن الاتحاد الأوروبي مُلزمٌ في الوقت نفسه بالحفاظ على مصالح الدول النامية في أي اتفاقات يعقدها مع بقية دول العالم، وذلك تماشياً مع المادة 208 من معاهدة لشبونة (2009) التي تنص أن "على الاتحاد أن يأخذ في الاعتبار الأهداف التنموية في سياساته التجارية التي يمكن أن تؤثر على الدول النامية".

28- وفي دراسة أجريت في عام 2015 حول قياس الآثار المحتملة على الدول النامية لاتفاق TTIP تم التركيز على أربعة مجالات أساسية<sup>(6)</sup> هي: إلغاء وتخفيض التعريفات الجمركية على التجارة البينية للسلع بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ وتخفيض القيود غير الجمركية والتدابير الفنية من خلال التنسيق والاعتراف المتبادل بشأن المعايير والجوانب التنظيمية الأخرى؛ والتأثير على الميزات التفضيلية الممنوحة للدول النامية؛ والتأثير على نظام التجارة العالمي المتعدد الأطراف.

29- ويمكن تصنيف الآثار الممكنة لتفكيك وتخفيض التعريفات الجمركية بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، على الدول الأعضاء وغير الأعضاء في نوعين أساسيين:

(أ) تأثير إيجابي وهو النمو الاقتصادي الذي ينتج عن التحرير التجاري بين الدول الأطراف في الاتفاق، وستستفيد منه بقية دول العالم ومن بينها الدول النامية والأقل نمواً من خلال تطور الطلب على السلع والخدمات من خارج دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. لكن مستوى استفادة هذه الدول يرتبط بمدى استعداد الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي لاعتماد قواعد منشأ مرنة تمكنها من الاستفادة من تراكم المنشأ مع بقية دول العالم بصفة عامة ومع الدول التي ترتبط معها باتفاقات تجارة حرة بصفة خاصة؛

(ب) تأثير سلبي وهو تغيير اتجاه التجارة لصالح الدول الأعضاء على حساب بقية دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة بسبب إزالة التعريفات الجمركية بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي. لكن من الصعب الجزم بأن الدول النامية بصفة عامة ستتأثر من تغيير التجارة لأنها تنتج عادة سلعاً مختلفة عن تلك التي تنتجها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة نتيجة للتفاوت التكنولوجي ولهيمنة المواد الأولية والصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة على صادرات الدول النامية، باستثناء السلع الزراعية التي تبقى المعضلة الأساسية في التجارة الدولية. كما أن الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تتميز بضعف التعريفات الجمركية التي تطبقها على وارداتها الصناعية مما يجعل الآثار المرتقبة على صادرات بقية دول العالم من السلع نفسها ضعيفة إن لم تكن منعدمة.

30- ومن المستبعد تماماً تخفيض القيود غير الجمركية والتدابير الفنية من خلال توحيد المعايير والمواصفات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولكن يمكن أن يتم ذلك على نطاق محدود كتوحيد الممارسات الصناعية الخاصة بالمواد الصيدلانية وتنسيق المعايير الفنية كمعايير السلامة لسيارات الركاب. بالإضافة إلى ذلك، فإن تخفيض القيود غير الجمركية بين طرفي الاتفاق سيؤثر حتماً على الدول النامية لأن تبسيط وتسهيل هذه الإجراءات ستستفيد منه جميع الدول غير الأعضاء والتي لها علاقات تجارية مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

Manuel Manrique Gil and Marika Lerch, "The TTIP's potential impact on developing countries: A review of (6) existing literature and selected issues", European parliament: Directorate-General for External policies (April 2015). Available from [http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2015/549035/EXPO\\_IDA\(2015\)549035\\_EN.pdf](http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2015/549035/EXPO_IDA(2015)549035_EN.pdf).

31- ويُعتبر التأثير على أنظمة التجارة التفضيلية مع الدول النامية من أهم القضايا التي تشغل الدول النامية. فبموجب نظام الأفضليات المعمّم (Generalized System of Preferences-GSP)، يمنح الاتحاد الأوروبي للدول النامية إمكانية التصدير لأسواقه بتعريفات جمركية منخفضة أو حتى بدون تعريفات، كجزء من مساهمة الاتحاد الأوروبي في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. وبموجب مبادرة كل شيء ما عدا السلاح (Everything but Arms)، يمنح الاتحاد الأوروبي للدول الأقل نمواً إمكانية دخول أسواقه بدون أي تعريفات جمركية وبدون حصص محددة لجميع السلع ما عدا الأسلحة. كما يمنح الاتحاد الأوروبي ميزة صفر تعريفية جمركية (GSP Plus status) للدول التي تطبق معايير حقوق الإنسان وحقوق العمال والحكم الرشيد ومعايير أخرى للتنمية المستدامة، وهذه الميزة تستفيد منها ثلاث عشرة دولة. وبموازاة نظام الأفضليات المعمّم، يرتبط الاتحاد الأوروبي باتفاقات تجارة حرة مع خمس وعشرين دولة نامية. وعلى خلاف الاتحاد الأوروبي، لا تطبق الولايات المتحدة حالياً نظام الأفضليات المعمّم لأية مجموعة من الدول النامية أو الأقل نمواً بعدما تم إيقاف العمل به في تموز/يوليو 2013. لكن الولايات المتحدة تطبق قانوناً واحداً هو قانون نمو وفرص أفريقيا (African Growth and Opportunity Act) الذي يمنح امتياز الدخول إلى السوق الأمريكية بدون تعريفية جمركية لمجموعة من السلع أهمها الملابس والخمور وبعض السلع الزراعية لأربعين دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

32- ويبقى التساؤل الأهم هل ستؤدي مفاوضات اتفاق TTIP إلى تقريب نظامي الأفضليات المعمّم في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أم إلى اندثارهما تماماً؟ ففي حالة إعادة إحياء المبادرة الأمريكية وتقريبها من المبادرة الأوروبية، سيولد ذلك أثراً إيجابية للاتفاق على الدول النامية. وفي هذا الإطار، إذا حسنت الولايات المتحدة نظام أفضلياتها المعمّم للدول ذات الدخل المنخفض فسيكون ذلك إشارة إلى حرصها على تشجيع التنمية وإشراك الدول الفقيرة في نظام التجارة العالمي، وهو ما لم يتم التطرق إليه بعد في المفاوضات التي توقفت في أواخر 2016. وبما أنّ الاتحاد الأوروبي لا يزال يطبق مبادرة "كل شيء ما عدا السلاح"، فإنّ الإصلاح الأهم يجب أن يأتي من الولايات المتحدة وليس من الاتحاد الأوروبي، ويجب ألا يقتصر على توسيع التغطية السلعية بل يتعداه ليشمل إصلاح نظام قواعد المنشأ الكفيل بأن يأخذ في الاعتبار التطورات الحالية في نظام التجارة العالمي وهيمنة سلاسل القيمة العالمية عليه.

33- وفي ما يتعلق بالتأثير على نظام التجارة العالمي المتعدد الأطراف، فقد أصبح واضحاً أنّ أحد أهم الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة لإطلاق شراكة TTIP هي رغبتها في إنعاش العلاقة الاقتصادية على صفتي الأطلسي كرد فعل لظهور مراكز اقتصادية جديدة خاصة في جنوب آسيا (الصين) وبين دول البريكس (مجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)، وذلك عبر وضع قواعد مستقبلية للاقتصاد العالمي تحد من تراجع الدول الغربية. لكن هذا التحرك الجيوسياسي الذي بدّته الولايات المتحدة لا يمكن أن يمر دون بروز مواقف وسياسات مقابلة في بقية دول العالم. فعلى سبيل المثال، تعمل الصين حالياً على تأسيس شراكة اقتصادية إقليمية ضخمة تضم الهند واليابان وأستراليا ونيوزيلندا وجمهورية كوريا ودول رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)، وعلى مشروع إحياء طريق الحرير. لذلك فإن تنامي مناطق التجارة الحرة العملاقة سيخلق مزيداً من العراقيل أمام تقدّم نظام التجارة العالمي المتعدد الأطراف.

34- وفي المقابل، هناك آراء أكثر تفاؤلاً تفترض أن زيادة اتفاقات التجارة الحرة حول العالم سيزيد التنسيق بين السياسات التجارية الوطنية في كل المجالات، ولا سيما في شأن القوانين التجارية والإجراءات المرتبطة بها، مما سيؤدي حتماً إلى الدفع بنظام التجارة العالمي المتعدد الأطراف. ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري أن يتم تضمين اتفاق TTIP بنداً يسمح للدول من خارج الاتفاق بالانضمام إليه.

## باء- الفرص والتحديات على اقتصادات الدول العربية

35- لا يختلف تأثير اتفاقي TPP و TTIP على الدول العربية كثيراً عن بقية الدول النامية. ويرتبط حجم هذا التأثير بثلاثة عوامل أساسية هي: هيكل الصادرات للدولة المعنية، ومستوى علاقاتها التجارية بالدول الأعضاء في الاتفاق، وقدرتها على التأقلم مع التغيرات الناتجة عن تنفيذ الاتفاق. وبصفة عامة، تكون الآثار أكثر سلبية إذا ما أدى الاتفاق إلى تآكل الأفضليات التجارية التي تتمتع بها الدول غير الأعضاء في أسواق الدول الأعضاء.

36- وفي ما يتعلق بمصر والأردن، ستواصلان الاستفادة من الميزة التفضيلية التي يمنحها لهما اتفاق QIZ في السوق الأمريكية ولكن هذه الميزة تظل محدودة لأنها تقتصر على المنتجات التي تستجيب لشروط تراكم المنشأ مع إسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ترتبط باتفاقات تجارة حرة مع أربع دول عربية هي الأردن والبحرين وعمان ومصر، ولكنها رغم ذلك لا تُعتبر شريكاً هاماً للدول العربية في مجال التصدير. لذلك، ستكون الانعكاسات السلبية للتفكيك الجمركي على تجارة السلع بموجب اتفاق TPP ضعيفة نسبياً على المستوى الكلي. وفي الوقت نفسه، قد تكون الخسائر مرتفعة على مستوى بعض القطاعات والسلع.

37- أما في مجال الفرص، فقد تستفيد الدول العربية على مستويين أساسيين كالآتي:

(أ) أولاً، قد يؤدي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دول التكتل إلى زيادة في الطلب على سلع عربية عديدة، منها المواد الأولية والمنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة مثل النفط والغاز بشكل رئيسي، لا سيما وأن الدول الآسيوية هي من أبرز مستوردي النفط العربي. وستستفيد من هذا الطلب الإضافي الدول العربية النفطية ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي والعراق. أما صادرات بقية الدول العربية، والتي تعاني إما من محدودية قدراتها الإنتاجية وقلة تنوعها أو من ضعف بنيتها اللوجستية، فلن تستفيد بصفة عامة من هذا الطلب المتزايد لأن هذه المعوقات تمنعها من الاستفادة السريعة من فرص التصدير الجديدة؛

(ب) ثانياً، قد تستفيد الدول العربية، شأنها شأن بقية الدول النامية، في حالة التقليل من مستوى تباين وصرامة المعايير الفنية المطبقة على واردات الدول الأعضاء في اتفاق TTIP، وذلك من خلال تقليص تكاليف صادرات الدول النامية إلى الدول الأعضاء وفتح آفاق تصديرية لسلع أخرى لم تكن قادرة على الاستجابة للمعايير الدقيقة التي تفرضها دول الاتفاق.

38- وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات التجارية متينة بين الاتحاد الأوروبي ومعظم الدول العربية، وهي قد تطورت لتشمل اتفاقات تجارة حرة مع دول عربية عديدة. ففي البداية كان الهدف الأوروبي من تطوير العلاقات التجارية مع الدول العربية حماية مصالح بعض الدول الأوروبية، خاصة فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا على المستوى الجيوسياسي. لكن ومع بداية ستينيات القرن الماضي ومع بروز ملامح الطفرة المالية في عدد من الدول العربية وتزايد الاستهلاك اعتماداً على الاستيراد نتيجة للثروة النفطية، سعت الدول الأوروبية إلى مواجهة أي منافسة على الأسواق العربية من خلال عقد اتفاقات تجارية تفضيلية مع دول عربية عدة. وقد شملت تلك الاتفاقات مجالين أساسيين هما المساعدات المالية وتحرير التجارة. ولكن ومباشرة بعد توقيع اتفاقية أوسلو للسلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في عام 1993، وبعد جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، لم تعد هذه الاتفاقات كافية في ظل احتدام المنافسة التجارية والاقتصادية على الأسواق العربية من الولايات المتحدة واليابان ومن مراكز اقتصادية ناشئة مثل الصين والهند، مما شجع الاتحاد الأوروبي على إطلاق مفاوضات جديدة لإبرام اتفاقات شراكة مع عدد من الدول العربية تحت اسم الشراكة الأورو-متوسطة.

وفد تم على أساس هذه الشراكة عقد عدة اتفاقات للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية، من أبرزها اتفاقات الشراكة مع تونس (1998) والمغرب (2000) والأردن (2002) ومصر (2004) ولبنان (2006) فيما لم تدخل الاتفاقات مع كل من الجمهورية العربية السورية والجزائر حيز التطبيق الفعلي.

39- أما الولايات المتحدة، فهي تعتمد ثلاثة أطر في سياساتها التجارية مع الدول العربية هي الاتفاقات الإطارية للتجارة والاستثمار، واتفاقات المناطق الصناعية المؤهلة، واتفاقات التجارة الحرة. الاتفاقات الإطارية هي آلية استشارية تتيح للولايات المتحدة مناقشة المشاكل التي تؤثر على التجارة والاستثمار مع دولة أخرى. وفي هذا الإطار، أبرمت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة اتفاقات إطارية مع كل من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية، واليمن. وتستخدم هذه الاتفاقات لتعزيز التبادل التجاري الثنائي ودعم الإصلاحات الاقتصادية عن طريق تنظيم حوارات نقاشية عالية المستوى تنطرق إلى مسائل تجارية وقضايا أمنية وسياسية.

40- وجاءت اتفاقات QIZ نتيجة للمبادرة التي أقرها الكونغرس في عام 1996 وفقاً للقانون الأمريكي رقم 6955. وتهدف هذه الاتفاقات إلى تعزيز السلام بين إسرائيل والدول المجاورة وتحقيق التنمية وتنشيط اقتصادات الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة ومصر وزيادة فرص العمل فيها. لكن من جانب آخر، يمكن تفسير هذه الاتفاقات بالرغبة في تطوير القدرة التنافسية للسلع الإسرائيلية عبر الاستفادة من الإعفاءات الضريبية وحوافز استثمارية أخرى في كل من الأردن ومصر، ومن سهولة الدخول إلى أسواق كانت مغلقة على السلع الإسرائيلية لأن المنتج النهائي لهاتين المنطقتين يحمل تعريف منتج أردني أو مصري. وقد بدأ العمل بهذا الاتفاق في الأردن حيث أقيمت أول منطقة صناعية مؤهلة (مدينة الحسن الصناعية) في إربد شمال عمان في تشرين الثاني/نوفمبر 1997 ليتم بعدها إنشاء ثلاث عشرة منطقة صناعية مؤهلة إضافية.

41- وارتفع حجم الصادرات الأردنية إلى الأسواق الأمريكية في إطار هذا الاتفاق من 15 مليون دولار في عام 1997 إلى مليار دولار في عامي 2004 و2006، لتتخفّف بشكل دراماتيكي في السنوات التالية حتى وصلت إلى نسبة 5 في المائة فقط من إجمالي الصادرات الأردنية في عام 2012. وتدخل حالياً غالبية الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة بموجب اتفاق التجارة الحرة بين البلدين أكثر من دخولها بموجب اتفاق QIZ. وفي عام 2012، بلغت واردات الولايات المتحدة من الأردن 1.2 مليار دولار؛ 88 في المائة منها دخلت بموجب اتفاق التجارة الحرة، و7 في المائة خارج أية ترتيبات تجارية، و5 في المائة فقط بموجب اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة<sup>(7)</sup>.

42- وفي مصر، تم اعتماد سبع مناطق صناعية مؤهلة في بداية عام 2005 تضم 397 شركة مؤهلة. ثم ازداد عددها بسرعة ليبلغ أكثر من 15 منطقة تعمل فيها قرابة 700 شركة. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس ظلت فوق مليار دولار سنوياً بين عامي 2011 و2014. ومثلت المنسوجات 72 في المائة من صادرات مصر إلى الولايات المتحدة<sup>(8)</sup>.

43- أما اتفاقات التجارة الحرة الثنائية بين الولايات المتحدة والدول العربية فقد ازدهرت بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001. وعقد الاتفاق الأول مع الأردن ثم تبعته ترتيبات مماثلة مع البحرين والمغرب وعمان.

(7) وزارة الاقتصاد والصناعة في الأردن، 2017.

(8) International Trade Center, Trade Map database

كما طرحت اقتراحات لعقد اتفاقات أخرى مع كل من مصر وتونس. وتهدف هذه الاتفاقات إلى عقد اتفاق واحد وشامل يضم الولايات المتحدة وجميع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>(9)</sup>.

44- وبصفة عامة، تمنح اتفاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومعظم الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط (بما فيها الأردن) إعفاءً كاملاً من الرسوم الجمركية الأوروبية على المنتجات الصناعية ذات المنشأ العربي أو التي تحترم مبدأ التراكم المُعتمد في اتفاق قواعد المنشأ الأورو-متوسطي، لكنها تمنح أيضاً السلع الصناعية الأوروبية حرية الدخول إلى أسواق هذه الدول العربية من دون قيود جمركية، وهو ما يُعتبر جديداً مقارنة باتفاقات التعاون التي كانت تنظم معظم المبادلات التجارية بين هذه الدول والاتحاد الأوروبي منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي. أما السلع الزراعية فهي لا تزال تخضع في معظمها للحماية التعريفية وغير التعريفية مع بعض الامتيازات المتبادلة في شكل حصص تصديرية معفاة وترتبط عادةً بجداول زمنية صارمة وأسعار دنيا عند دخول الأسواق الأوروبية.

45- وتشير الإحصاءات المتوفرة حول هيكل الواردات الأوروبية من الولايات المتحدة والبلدان العربية إلى أن أكثر من نصف واردات الاتحاد الأوروبي من البلدان العربية هي من منتجات الطاقة. ثم تأتي بقية الواردات بنسب متفاوتة لا تفوق 5 في المائة في ما عدا الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية التي تمثل 7.4 في المائة. أما الواردات الأوروبية من الولايات المتحدة فيقتصر أكثر من 50 في المائة منها على أربعة أصناف هي "مفاعلات نووية ومراجل وآلات وأجهزة" و"منتجات الصيدلة" و"أدوات وأجهزة للبصريات أو للتصوير" و"ملاحة جوية وفضائية"، وهذه أصناف لا تصدر إطلاقاً من الدول العربية. أما الأصناف التي تستوردها الدول الأوروبية من الدول العربية ومن الولايات المتحدة وتسجل نسباً مئوية متقاربة بين المتنافسين فهي آلات وأجهزة ومعدات كهربائية (7.7 في المائة من الولايات المتحدة و7.4 في المائة من الدول العربية)؛ وعربات سيارة وجراجات ودراجات (4.9 في المائة من الولايات المتحدة و2.2 في المائة من الدول العربية)؛ ومنتجات كيميائية عضوية (4.6 في المائة من الولايات المتحدة و2.3 في المائة من الدول العربية)؛ ولدائن ومصنوعات (3 في المائة من الولايات المتحدة و4 في المائة من الدول العربية)؛ ولؤلؤ طبيعي أو مستنبت وأحجار كريمة (2.5 في المائة من الولايات المتحدة و3.3 في المائة من الدول العربية)<sup>(10)</sup>.

46- ويتضح مما سبق أن انعكاسات اتفاق TTIP على الدول العربية بصفة عامة تبدو ضئيلة في ما يخص الوصول إلى الأسواق لأن الاتحاد الأوروبي يستورد من الولايات المتحدة سلعاً تختلف في مجملها عن السلع التي يستوردها من الدول العربية، مما يدعو إلى استبعاد حصول تحويل في التجارة (trade diversion).

## رابعاً. الخلاصة

47- أبرزت هذه الدراسة، أن اتفاق TTIP، على عكس اتفاق TPP، لن يسبب آثاراً سلبية مباشرة على الدول العربية التي ترتبط باتفاقات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، فهذه الاتفاقات تضمن لها استمرار دخول سلعها الصناعية بدون تعريف جمركية أو رسوم، ولأن هيكل التجارة البينية الأمريكية-الأوروبية يختلف عن هيكل الصادرات العربية نحو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. كما يضمن اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة مع

(9) رياض الخوري، تقويم اتفاقات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الجهة الأخرى، مركز كارنيغي للشرق الأوسط (حزيران/يونيو 2008).

(10) International Trade Center, Trade Map database

الولايات المتحدة استمرار صادرات الأردن ومصر من سلع عديدة ولا سيما الملابس والأنسجة، والتي سيقى جزء كبير منها معفى من الرسوم الجمركية في السوق الأمريكية.

48- إلا أن ثمة تحديات قد تمس بعض الاقتصادات العربية في حالة اعتماد منظومة معايير فنية وصحية لدخول الأسواق الأوروبية والأمريكية والتي قد تصبح أكثر تشدداً على بعض السلع العربية، وبحسب درجة مرونة قواعد المنشأ التي سيتم اعتمادها وخاصة على مستوى تراكم المنشأ والذي قد يؤدي الى انفتاح السوق الأوروبية أمام سلع أمريكية ذات مكونات منافسة للصادرات العربية. لذلك، من المهم أن تتابع الحكومات العربية المفاوضات في هذين الملفين سعياً للحفاظ على مصالحها قدر المستطاع. بالإضافة إلى ذلك، لا يقدم هذا الاتفاق أية فرص جديدة لمعظم الدول العربية إلا بقدر ما ستستفيد منه الدول النامية بشكل عام في حالة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في كل من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة نتيجة لتطبيق هذه الاتفاقات، مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على بعض السلع العربية.

49- وبقى التحدي الأبرز للاقتصادات العربية في حالة إحياء اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP أو أي اتفاقات شبيهة، لما لها من تداعيات مباشرة على الصادرات العربية من بعض السلع، دون إغفال إمكانية تغيير ممرات التجارة العالمية وأثر ذلك على عائدات قناة السويس. ومن أهم العوامل التي قد تسبب أثراً سلبية على بعض الاقتصادات العربية عدم وجود اتفاق تجارة حرة بين دول عربية عدة والولايات المتحدة، واحتمال تحويل جزء من صادرات بعض الدول العربية إلى الولايات المتحدة لصالح الدول النامية الأعضاء في شراكة TPP، خصوصاً إذا استطاعت هذه الدول تطوير قدرات تنافسية تفوق تلك التي تتميز بها السلع العربية. فغالبية الدول النامية الأعضاء في هذه الشراكة مثل تشيلي وبيرو وناميبي والمكسيك وماليزيا تنتج سلعاً مشابهة للعديد من المنتجات العربية كالأنسجة والملابس والسلع الزراعية.

50- وبالرغم من انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق TPP، فإن ذلك لا يمنع إنشاء شراكات جديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول نامية قد تؤدي إلى تآكل الأفضليات التي تتمتع بها السلع العربية في هذين السوقين الأساسيين. وبالتالي، تبرز أهمية تعزيز العلاقات التجارية العربية مع الاتحاد الأوروبي من خلال مشروع اتفاق التجارة الحرة الكاملة والعميقة ومع الولايات المتحدة من خلال اتفاق تجارة حرة. كل هذه التوجهات لا يجب أن تكون على حساب التكامل الإقليمي مع بقية دول العالم وخاصة مع الدول الأفريقية التي تمثل سوقاً هامة للصادرات العربية.